روسيا تتوقع انخفاض إمداداتها من منتجات النفط 2.5 بالمئة

شركات عالمية: منتجو الخليج سيستمرون في قيادة صناعة النفط

◆ جانييك: «أوبك» أرسلت إشارة قوية إلى السوق تؤكد تضامن الأعضاء

◆ جينى: لولا اتفاق فيينا في 10 ديسمبر لانهارت أسعار النفط الخام

◆ باريو : تم التوصل إلى تفهم الظروف الاقتصادية الأصعب التي تواجه المنتجين

الخليج مستمر في قيادة صناعة النفط

قال مسؤولون في شركات نفط عالمية، إن منتجي النفط الخليجيين سيستمرون في قيادة صناعة النفط على الرغم من دخول موارد جديدة للقطاع.

وأشارت مصادر بحسب صحيفة «الاقتصادية» السعودية في عملاق الطاقة «بريتش بتروليوم «بي بي»»، أن صناعة النفط الخام في العالم ستحقق تقدما مستمرا في المستقبل، وستشهد الصناعة تزايدا في أهمية منطقة الخليج وتطورا في الدور المحوري والقيادي لمنتجي هذه المنطقة التقليديين.

وقالت المصادر «إن بي بي» لديها تاريخ طويل من الشراكة والتعاون مع دول الشرق الأوسط، وستستمر في دعم هذه العلاقات على المدى الطويل فهي موجودة في الإمارات منذ أكثر من 75 عاما في عديد من الحقول البرية والبحرية الكبرى وموجودة في مصر منذ 50 عاما، واستثمرت أخيرا 12 مليار دولار لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي واستأنفت نشاطها في العراق عام 2009 وعملت على زيادة الإنتاج من حقل الرميلة العملاق بنسبة 50 بالمئة ليصل إلى 1.4 مليون برميل يوميا، خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى جانب مشاريع أخرى في الكويت وعمان تركز على جلب التكنولوجيا المتطورة».

وأشارت المصادر إلى أن علاقة العرض والطلب في سوق الطاقة تشهد تغيرات متلاحقة تؤدي إلى تحولات واسعة في تكوين مزيج الطاقة خاصة على المدين المتوسط والطويل، منوهة بالحاجة إلى زيادة التركيز على ضبط التكاليف وزيادة كفاءة رأس المال والتوسع في تطبيق التكنولوجيا والابتكار وزيادة التنافسية، مشددة على ضرورة تعميق العلاقات طويلة الأمد وزيادة التعاون والمصالح المتبادلة بين شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية.

وفى سياق متصل، قال « لاديسلاف جانييك؛ مدير شركة سلوفاكيا للنفط «سلفو نفط»، «إن «أوبك» أرسلت إشارة قوية إلى السوق تؤكد تضامن الأعضاء وذلك بموجب اتفاق خفض الإنتاج الذي سيدخل حيز التنفيذ خلال أيام قليلة»، مشيرا إلى أن الأسعار ستشهد نموا واسعا وملحوظا خاصة في الشهور الأولى لبدء تنفيذ الاتفاقية، وستؤدي إلى انتعاش إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الذي يعتبر وصول الأسعار إلى مستوى ما بين 60 إلى 70 دولارا للبرميل كفيلا بإنعاش الصناعة على نحو واسع.

وأضاف، أن «اتفاق فيينا لخفض الإنتاج هو إنجاز كبير وتاريخي للمنتجين بكل المقاييس، وقد تحملت السعودية وبقية دول الخليج العبء الأكبر منه رغبة منها في قيادة السوق نحو التوازن واستعادة مستويات سعرية ملائمة لإنعاش الاستثمار»، منوها بأن روسيا واقعيا قامت بتجميد الإنتاج عند المستويات القصوى واكتفت بإلغاء خططها لإضافة 300 ألف برميل يوميا مع بداية العام الجديد ليشكل ذلك حجم مساهمتها في الاتفاق.

من جانبه، أوضح أندرياس جينى؛ مدير شركة ماكسويل كوانت للخدمات النفطية، أنه لولا التوصل إلى اتفاق فيينا في 10 ديسمبر الجاري لانهارت أسعار النفط الخام على نحو واسع وتوترت العلاقات بين المنتجين وازدادت المنافسة بشكل سلبي في الأسواق، بسبب حرق الأسعار والصراع عل الحصص، لكن الاتفاق أنقذ السوق من سلبيات عديدة وجدد حالة الثقة بتعافي ونمو السوق.

وأضاف، أنه «يجب أن نعي جيدا أن اتفاق فيينا ليس نهاية المطاف وليس وحده قادرا على تلبية طموحات المنتجين والمستهلكين والاستثمارات، لكنه خطوة جيدة يمكن البناء عليها وتطويرها من أجل الوصول إلى حالة النمو والتوازن المستدام في الأسواق».

من ناحيته، بين لويس ديل باريو المحلل في مجموعة بوسطن للاستشارات المالية في إسبانيا، أنه في المرحلة الحالية تم التوصل – وفق اتفاق فيينا – إلى تفهم الظروف الاقتصادية الأصعب التي تواجه بعض المنتجين، حيث تم إعفاء نيجيريا وليبيا لغياب الاستقرار في الإمدادات وتصاعد التوترات السياسية، كما جمدت إيران مستوى إنتاجها نسبيا، ويمكن بعد ستة أشهر، وعند إعادة تقييم جدوى الاتفاقية أن تشارك الدول الثلاث في خفض الإنتاج، إذا كانت قد تمكنت من استعادة الاستقرار واستأنفت الإنتاج بشكل جيد.

وأشار إلى وجود مؤشرات جيدة عن مستويات الطلب خاصة في الصين والهند الذي من المتوقع أن يصل مستوى استهلاكهما إلى نصف الطلب العالمي خلال السنوات القليلة المقبلة، منوها بأن بعض البيانات تؤكد أيضا أن ارتفاع الإنتاج الصناعي في الصين بنحو 6 بالمئة خلال العام المقبل، مع انخفاض المخزونات النفطية الصينية بنحو 1.6 بالمئة، ويجيء ذلك مع توقع انكماش المعروض النفطي العالمي بعد اتفاق فيينا إلى جانب تأثير تقلص الاستثمارات نتيجة انهيار الأسعار على مدى العامين الماضيين.

توجه لتقليص قيود دخول الاستثمار الأجنبي العام المقبل

161 مليار دولار استثمارات صينية مباشرة بالخارج في 2016

الصين تقلص قيود دخول الاستثمار الاجنبي

قال قاو هو تشنج وزير التجارة الصيني إن من المرجح أن تبلغ الاستثمارات المباشرة غير المالية للصين في الخارج 1.12 تريليون يوان (161.19 مليار دولار) في 2016 بينما يبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 785 مليار يوان.

وجاء في تصريحات قاو في مؤتمر والتي نشرتها الوزارة على موقعها على الإنترنت أن الحكومة «ستدعم نموا سليما ومنظما للاستثمار الخارجي والتعاون» في 2017.

وبحسب «رويترز» قفزت الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج 76.5 بالمئة مقارنة بها قبل عام وارتفعت 55.3 بالمئة في أول 11 شهرا من عام 2016 حسب بيانات الوزارة مع مواصلة شركات محلية الاستثمار في الخارج مع تباطؤ الاقتصاد وضعف اليوان.

وتبنت الصين سلسلة من الإجراءات في الآونة الأخيرة لتشديد القيود علي خروج الأموال بما في ذلك زيادة التدقيق في الاستثمارات الخارجية مع هبوط اليوان وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي لأقل مستوى في ستة أشهر.

وقال قاو إن الصين ستدعم قدرة تجارتها الخارجية على المنافسة وتعزز قوة الدفع في الآونة الأخيرة.

وذكرت وزارة التجارة أمس أن الصين ستخفض إلى حد كبير القيود على الوصول للاستثمار الأجنبي في 2017.

وذكرت الوزارة على موقعها على شبكة الإنترنت أن الصين ستعزز فتح القطاعات التي تهتم شركات أجنبية بالاستثمار فيها بقوة وتتميز في الوقت نفسه بأن المخاطر المحتملة فيها قيد السيطرة.

ونقلت صحيفة رسمية عن وزير الصناعة الصيني مياو وي قوله أمس أن إنتاج الصين الصناعي سينمو بنحو 6 بالمئة على الأرجح في 2017 وهي النسبة نفسها التي سجلها العام الجاري.

وقالت صحيفة « إيكونوميك إنفورميشين ديلي « في موقعها على الإنترنت إن الوزير كشف عن توقعاته في مؤتمر.

وفي سياق آخر قالت لجنة التنمية الوطنية والإصلاح في بيان إن الصين ستخفض دعم إمدادات الكهرباء التي تصل إلى الشبكة الوطنية من محطات الطاقة الشمسية الضخمة التي شيدت حديثا وتوربينات توليد الكهرباء من الرياح اعتبارا من الأول من كانون الثاني (يناير).

وأضافت اللجنة أن الصين تتوقع خفض دعم الطاقة الشمسية الجديدة بواقع 4.5 مليار يوان (648 مليون دولار) وطاقة الرياح البرية بواقع 1.5 مليار يوان (216 مليون دولار) بعد تعديل السعر.

وتابعت أن خفض الدعم والأسعار يرجع لما وصفته بانخفاض تكلفة الإنتاج في قطاع توليد الطاقة المتجددة وأنه سيخفف العبء على استثمارات الدولة في القطاع.

سهم «توشيبا» اليابانية يخسر 20 بالمئة من قيمته بسبب الخوف من الخسائر

مقر شركة «توشيبا» اليابانية

تراجع سهم عملاق الالكترونيات الياباني، «توشيبا»، في بورصة طوكيو بنسبة 43ر20 بالمئة من قيمته بعد يوم واحد من إعلان الشركة، أنها قد تخسر مليارات الدولارات، على خلفية أعمالها التجارية للطاقة النووية في الولايات المتحدة.

كانت توشيبا قد قالت إنها قد تضطر إلى شطب «عدة مليارات من الدولارات الأمريكية»، متعلقة باستحواذها على «ستون آند وبستر»، وهي شركة أمريكية لبناء محطات الطاقة النووية، كانت اشترتها من «شيكاغو بريدج آند أيرن»، في عام 2015.

وأوضحت أنه من المتوقع أن يكون للخسائر الضخمة المحتملة تأثيرا سلبيا على النتائج المالية للشركة، مشيرة إلى أنها تدرس زيادة رأسمالها، وسوف تسعى للحصول على دعم مالي من بنوكها الرئيسية.

وكان سهم توشيبا قد تراجع بنسبة 6ر11 بالمئة أمس بعد ورود تقارير حول احتمال خسارة الشركة ما يصل إلى 500 مليار ين (3ر4 مليار دولار)، على خلفية الصفقة النووية الامريكية.

يأتي ذلك فيما لم يسجل مؤشر نيكي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية تغييرا ملموسا في ختام تعاملات اليوم حيث تراجع بنسبة 01ر0 بالمئة فقط، في ظل انخفاض حاد في نشاط المستثمرين مع دخول موسم عطلة رأس السنة الميلادية.

تنزانيا تسعى للحصول على قرض من كريدي سويس بقيمة 300 مليون دولار

قال وزير المالية في تنزانيا فيليب مبانجو إن بلاده تجري محادثات مع بنك كريدي سويس العملاق للحصول على قرض قيمته 300 مليون دولار لتمويل مشروعات البنية التحتية.

وأضاف أن تنزانيا تجري محادثات منفصلة أيضا مع مقرضين آخرين من بينهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وشركة المبادلة للتنمية (مبادلة) وهي عبارة عن صندوق للاستثمار يتبع حكومة أبوظبي– وصندوق أوبك للتنمية الدولية للحصول على قروض بمبالغ غير محددة.

وقال في بيان «بدأت الحكومة مفاوضات مع كريدي سويس في بريطانيا للحصول على قرض بقيمة 300 مليون دولار عقب التحسن الأخير في تكلفة الاقتراض بالأسواق الأوروبية.»

وأشار مبانجو إلى أن تنزانيا تخطط لاقتراض 936 مليون دولار في المجمل من مصادر خارجية خلال السنة المالية 2016/ 2017 (من يوليو تموز إلى يونيو) لدعم الإيرادات المحلية وتمويل الإنفاق العام.

صادرات كوريا الجنوبية تنمو في ديسمبر

أظهرت بيانات أن صادرات كوريا الجنوبية ارتفعت في ديسمبر للشهر الثاني على التوالي معززة الآمال في حدوث تحسن بعد أن شهدت أحجام الشحنات تراجعا في معظم فترات العامين الماضيين.

وزادت الصادرات 6.4 بالمئة على أساس سنوي إلى 45.07 مليار دولار في ديسمبر كانون الأول في حين قفزت الواردات بنسبة 7.3 بالمئة إلى 38.07 مليار ليبلغ فائض المعاملات التجارية سبعة مليارات دولار.

وفي نوفمبر زادت الصادرات بنسبة 2.5 بالمئة والواردات 9.5 بالمئة. وساهمت بيانات ديسمبر في تسجيل الصادرات من أكتوبر تشرين الأولى إلى ديسمبر كانون الأول زيادة فصلية هي الأولى منذ أواخر 2014.

وبالنسبة للعام كاملا نزلت الصادرات 5.9 بالمئة بينما انخفضت الواردات 7.1 بالمئة وفي 2015 تراجعت الصادرات ثمانية بالمئة والواردات 16.9 بالمئة.

وفي 2017 تتوقع الحكومة نمو الصادرات 2.9 بالمئة والواردات 7.2 بالمئة بينما يتوقع البنك المركزي زيادة الصادرات 2.5 بالمئة والواردات 2.1 بالمئة.

استوردت 316.5 ألف طن من الوقود خلال الفترة نفسها

ارتفاع واردات السعودية من البنزين والديزل 52 بالمئة في 9 أشهر

السعودية ترفع وارداتها من البنزين

ارتفعت واردات السعودية من الوقود «بنزين وديزل» بنسبة 52 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، رغم ارتفاع الأسعار منذ بداية العام بنسب تراوح ما بين 50 بالمئة حتى 80 بالمئة.

ووفقاً لرصد أجرته وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية» استند إلى بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فإن السعودية استوردت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 نحو 316.2 ألف طن من الوقود «بنزين وديزل» بنمو نسبته نحو 52 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي البالغة حينها نحو 207.9 ألف طن.

ومنذ بداية العام الجاري 2016، قلصت السعودية الدعم عن مواد الطاقة بشكل عام منها الوقود «بنزين وديزل»، وذلك لمواجهة النمو في الاستهلاك الكبير محليا، حيث يعد استهلاك الفرد محليا من الوقود مرتفعا مقارنة بالمعدل العالمي، حيث يبلغ استهلاك المملكة من الطاقة نحو خمسة ملايين برميل مكافئ وهو يعادل أربعة أضعاف قدرة المملكة، إضافة إلى أن استهلاك الفرد في المملكة من الطاقة يعادل ثلاثة أضعاف استهلاك غيره عالميا، وذلك حسب تصريحات وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد الخميس الماضي بخصوص إعلان الموازنة.

وفيما يخص أسعار بيع البنزين محليا، فإنها تقل بنسب متفاوتة عن الأسعار العالمية، فمثلا سعر البنزين 91 محليا يبلغ سعر اللتر 75 هللة «0.20 دولار»، بينما متوسط السعر العالمي يبلغ 1.65 ريال «0.44 دولار»، أما البنزين 95 فيبلغ سعر اللتر محليا 90 هللة «0.24 دولار» بينما سعره عالميا يبلغ 1.73 ريال «0.46 دولار».

واستوردت السعودية نحو 273.4 ألف طن من البنزين في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، مقابل استيراد قدره 135.7 ألف طن لنفس الفترة من العام الماضي، مسجلا نموا نسبته فاقت الـ100 بالمئة.

وفيما يخص القيمة، فقد بلغت قيمة البنزين المستورد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري نحو 449.5 مليون ريال مقارنة بـ 351.2 مليون ريال لنفس الفترة من العام الماضي.

وبحسب الرصد، يبلغ متوسط تكلفة اللتر الواحد المستورد من البنزين خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري نحو 1.49 ريال، بينما متوسط سعر تكلفة اللتر محلياً نحو 0.83 ريال، أي أن متوسط تكلفة اللتر المستورد أعلى من سعره محليا بنحو 80 بالمئة بما يعادل 0.66 ريال للتر.

أما الديزل، فتبلغ الكمية المستوردة منه خلال الأشهر التسعة من العام الجاري نحو 42.8 ألف طن مقارنة بـ 72.1 ألف طن لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع نسبته 41 بالمئة، بينما قيمة الكمية المستوردة فقد بلغت نحو 32.8 مليون ريال خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري مقارنة بـ 188.7 مليون ريال لنفس الفترة من العام الماضي.

وبلغ متوسط تكلفة اللتر الواحد المستورد من الديزل نحو 0.69 ريال خلا الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، في حين يبلغ متوسط سعر بيع الديزل محليا للقطاعين «النقل والصناعي» نحو 0.39 ريال، أي أن تكلفة اللتر المستورد أعلى من سعره محليا بنحو 78 بالمئة بفارق 0.3 ريال للتر الواحد.

وعلى صعيد رفع أسعار الطاقة والمياه تدريجيا إلى سنة عام 2020، راعى برنامج التوازن المالي عدة مبادئ عند تعديل الأسعار وهي كالتالي، التحفيز على خفض الاستهلاك، وإعادة توجيه بعض الوفورات نحو الصناعات الناشئة ذات الأولوية، إعادة توجيه بعض الوفورات إلى مبادرات ذات أهمية للأسر مثل «الرعاية والإسكان»، وتعويض الأسر بما يتناسب مع الاستهلاك الرشيد، وتقليص التأثير في الصناعات والقطاعات الاستراتيجية.

وذلك علاوة على إشراك جميع أصحاب العلاقة قبل التعديل وبعده، وتحديث أسعار الطاقة بما يتماشى مع تغيرات السوق، ورفع مستوى الخدمات بالتزامن مع تطبيق تعديل الأسعار، وزيادة الأسعار تدريجيا لإتاحة الفرصة للقطاعات للتكيف معها.